Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg
SCREENED BY SINAI Journal of Applied Sciences
iThenticate Professional Plagiarism Prevention
Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527
ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

ROLE OF CONTROL IN PROTECTING CONSUMERS FROM FOOD FRAUD

Mahmoud E. Ali[1*]; S.A. Farrag [2] and A.A. Al Shatouri[3]

1. Dept. Admin., Legal and Environ. Sci., Inst. Environ. Stud., Arish Univ., Egypt.
2. Dept. Political Sci., Fac. Commerce, Suez Canal Univ., Egypt.
3. Dept. Biol. Sci. and Sports Health, Fac. Physical Education, Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 03/01/2023
Revised: 24/01/2023
Accepted: 29/03/2023

Keywords:
Fraud, control,
consumer,
Productive,
Judicial Enforcement.

Check for updates

ABSTRACT

The crime of fraud in foodstuffs is considered one of the most serious crimes facing society as a whole. The study aims to know the role of the regulatory agencies to prevent and combat the phenomenon of fraud in foodstuffs, as well as to know the reasons for the spread of the phenomenon of food fraud, and to know the areas of consumer protection and his rights to obtain safe and sound commodities. And it relied on the descriptive and analytical approach in the study, using the questionnaires, and the study reached several results, the most important of which was that the high prices of food commodities were followed by an increase in fraud, and the consumer's desire to buy cheap counterfeit goods. recommendations, the most important was the development of the oversight role of the various state agencies on basic commodities, especially food commodities, to reduce food fraud, as well as the maintenance of some laws in order to comply with global political and economic changes.

المقدمة والمشكلة البحثية

إن الغش في المواد الغذائية يعد آفة خطيرة في المجتمع إذا انتشرت فيه هدمت أركانه وضعيت حقوقه لما لها من خطر بالغ وذلك لكونها تمس حياة المستهلك بصفة خاصة وتأثر على الدولة بصفة عامة إن ظاهرة تزايد الغش في المواد الغذائية تمثل خطراً كبيراً على الأنسان وعلى اقتصاد الدول. **(الجربوع واكلي، ٢٠١٨).**

ويرجع زيادة انتشار الغش في المواد الغذائية إلى جشع التجار ورغبتهم في تحقيق أرباح غير مشروعة غير معتبرين بصحة المستهلك **(العرباوي، ٢٠١٦).**

ولقد لجأ الكثير من ضعاف النفوس إلى أساليب متنوعة من الغش والتدليس غير أخذين في الاعتبار ما يترتب عليها من أخطار جسيمة تهدد المستهلك وحياته وذلك من أجل تحقيق الأرباح الغير الشرعية والكسب السريع ولم تقتصر ظاهرة الغش الغذائي على مجال معين بذاته بل تنوعت وتشعبت لتظهر أنواع مختلفة من الغش الغذائي حتى أضحى الغش في المواد الغذائية ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تستحق الاهتمام من كافة الأجهزة الرقابية المختلفة وخصوصاً رجال ومأمورو الضبط القضائي **(العرباوي ٢٠١٦)**.

مشكلة الدراسة

لقد ظهرت وتفشت في الآونة الأخيرة ظاهرة الغش التجاري وخاصة الغش في المواد الغذائية المختلفة وتعددت الأثار السلبية لتلك الظاهرة الخطيرة. وكون الباحث يعمل في مجال الرقابة ومن المخولين بحمل الضبطية القضائية ظهرت الفائدة التطبيقية للبحث عن تلك الظاهرة الخطيرة ومعرفة أسبابها وطرق علاجها وعن معرفة دور الرقابة للتصدي والحد من تلك الظاهرة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو: إلقاء الضوء على دور الأجهزة الرقابية المختلفة للحد من ظاهرة الغش في المواد الغذائية في محافظة شمال سيناء وينبثق منه أهداف فرعية:

- معرفة ماهية الغش الغذائي وكذلك معرفة إشكاله وصورة المختلفة.
- أسباب انتشار ظاهرة الغش في المواد الغذائية.
- حق المستهلك في الحصول على سلع آمنه وسليمه.

*** Corresponding author: E-mail address:** mahmoudelian621@gmail.com
https://doi.org/10.21608/SINJAS.2023.183978.1183
2023 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الغش في المواد الغذائية رغم وجود العديد من التشريعات القانونية بتحريم ظاهرة الغش في المواد الغذائية، وكذلك وجود العديد من الأجهزة الرقابية المختلفة ، العمل على معالجة تلك الظاهرة الخطيرة ورفع ثقافة المستهلك تجاه السلع المغشوشة.

تساؤلات الدراسة

- ماهية الغش في المواد الغذائية؟
- ما الأسباب الحقيقية لانتشار ظاهرة الغش الغذائي؟
- ما فاعلية القوانين والتشريعات للحد من الغش الغذائي؟
- ما الدور الرقابي وأهميته لأجهزة الرقابية المختلفة في مكافحة الغش في السلع الغذائية؟

منهجية الدراسة

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يعد من أوفي المناهج البحثية؛ لما يمتاز به من قدرة على توفير المعلومات والحقائق حول المشكلة التي تعالجها الدراسة. مستخدما في ذلك استمارة الاستبيان

حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع المستهلكين ببعض مراكز محافظة شمال سيناء، ويبلغ حجم العينة الممثلة للمجتمع وحسب الجداول الإحصائية ١٠٠ مفردة موزعة على ثلاث مراكز مختلفة بطريق عشوائية وهى العريش ـ بئر العبد ـ الحسنة، وتم مراعاة أن تشمل ٣٥% إناث، ٦٥% ذكور وأن تشمل مستويات التعليم المختلفة.

الدراسات السابقة

دراسة **عوشار وشبوط (٢٠١٨)**، دراسة بعنوان "حماية المستهلك من الغش في المواد الغذائية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٩. وتهدف الدراسة الي حماية المستهلك من الغش في السلع الغذائية والتي يواجها يومياً، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما وقدما العديد من التوصيات:

١ـ تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك وتفعيل قوانين حماية المستهلك.

٢ـ تخصيص برامج إرشادية وتثقيفية لوعي المستهلك ومعرفة حقوقه.

٣ـ المطالبة بتوقيع أشد العقوبات على هذا النوع من الجرائم.

دارسة للباحث **نسمان (٢٠١٩)** بعنوان "جريمة الغش في المواد الغذائية والأثار المترتبة عليها" يناير لسنة ٢٠١٩ بحث للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن. تهدف هذه الدراسة إلي معرفه جريمة الغش في المواد الغذائية ومعرفه الأحكام الشرعية المتعلقة بها وتناول أبعاد الغش في المواد الغذائية الثلاث (الركن الشرعي، المعنوي، المادي). واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستنباط وذلك من خلال الرجوع الي المصادر المعرفية والحصول على المعلومات وقدم التوصيات الأتية:

١- إعادة صياغة قانون حماية المستهلك والمواصفات والمقايسات بما يتوافق مع المستجدات العلمية في الحكم على بعض المواد الغذائية من حيث صلاحيتها للاستهلاك من عدمه.

٢- أوصي بوضع قانون خاص بجريمه الغش في المواد الغذائية.

٣- أوصى بإنشاء وتطوير مختبرات خاصه بفحص المواد الغذائية.

٤- تطوير الدور الرقابي للدولة على المواد الغذائية للحد من جريمة الغش فيها.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة **عوشار وشبوط (٢٠١٨)** من حيث تناولها أركان جريمة الغش (المادي - المعنوي) ولم يتطرق إلى الركن الشرعي لجريمه الغش وكذلك دور الهيئات المختلفة في مكافحه الغش في المواد الغذائية. وقد اتفقت مع دراسة **نسمان (٢٠١٩)** في تناول الغش وأنواعه المختلفة وتناول أركان جريمة الغش المختلفة، ولكن من خلال الاطلاع على خطة بحث نسمان نلاحظ أنه ركز على الغش وأركانه وأنواعه من خلال الشريعة الإسلامية. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحديد أداة للدراسة وهي عباره عن استبيان يحتوي على تساؤلات الدراسة تميزت هذه الدراسة بأنها حددت عينه من مواطنين شمال سيناء عددها ١٠٠ مفرده بينما لم تحدد الدراسات السابقة أي عينه بشريه بينما اعتمدت على الدراسات النظرية.

الإطار النظري

الرقابة ومجالات حماية المستهلك

إن الحكمة المتداولة بين ألسنة الناس تقول "الوقاية خير من العلاج" إذا انه من الضروري لضمان حماية المستهلك وسلامته معرفه مخاطر المنتجات والخدمات المختلفة (**صالح ، ١٩٩٩**).

ولا يمكن حدوث ذلك إلا في إطار التعاون وتكاتف الجهود بين الأجهزة المختلفة المكلفة بحماية المستهلك بهدف تحقيق صالح العام.

مفهوم الرقابة في اللغة

أن الأصل في كلمة الرقابة هو الفعل "رقب" مادة "ر ق ب" وتدل على انتصاب لمراعاة الشيء، والرقيب على

وزن فعيل بمعنى فاعل أو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، ورقيب الجيش طليعته، ورقيب القوم حارسهم.

أنواع الرقابة

يوجد العديد من أنواع الرقابة، نذكر أهمها فيما يلي:

الرقابة من حيث المصدر (صالح، ١٩٩٩)

وفيها تنقسم الرقابة من حيث المصدر إلى الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

الرقابة الداخلية

وهي تلك الرقابة التي تتم داخل المؤسسة ويتم ممارستها من قبل كافة الرؤساء على اختلاف مواقعهم الإدارية، وأحياناً توجد وحدات إدارية متخصصة بالعملية الرقابية في المؤسسة.

الرقابة الخارجية

وهي تلك الرقابة والتي تمارس من خارج المؤسسة، وذلك من خلال أجهزه رقابية متخصصة، غالباً ما تكون تبعيتها للدولة.

الرقابة من حيث نوعيه الانحراف (تاجوري، ٢٠١٥)

تنقسم إلى رقابة إيجابيه ورقابة سلبية.

رقابة إيجابية

وفيها يتم تحديد الانحرافات الإيجابية المفيدة للمنظمة ومعرفه أسبابها وكيفيه الاستفادة منها لتحقيق المنفعة منه مستقبلاً.

رقابة سلبية

وفيها يتم تحديد الانحرافات السلبية، ومعرفه الأسباب التي أدت إلى ظهورها ووجودها والعمل على علاجها وتفادي الوقوع فيها مره أخرى.

الرقابة حسب موقعها من الأداء: (تاجوري، ٢٠١٥)

تنقسم الرقابة من حيث موقعها من الأداء إلى ثلاث أنواع الرقابة:

١- الرقابة السابقة.

٢- الرقابة اللاحقة.

٣- الرقابة المستمرة.

وتعتبر الرقابة من حيث موقعها من الأداء من أهم وأشمل أنواع الرقابة.

الدور الرقابي للجهات المختلفة في مكافحه الغش في المواد الغذائية

تلعب الجهات الرقابية المختلفة دوراً كبيراً في منع الغش في المواد الغذائية المختلفة، وخاصةً أن نظام الرقابة المعمول به في مصر يتميز برجوعه إلى العديد من الجهات الحكومية أو جهات أخرى مساعدة في الرقابة ومكافحه الغش الغذائي.

ونلاحظ بأنه توجد العديد من الوزارات مثل وزارة التموين والتجارة الداخلية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة الصحة - مصلحه الجمارك. وغيرها. تقوم بدور رقابي في مكافحه الغش في المواد الغذائية **(عبد العزيز، ٢٠٠٨)**.

الدور الرقابي لوزارة التموين والتجارة الداخلية

تقوم الأجهزة الرقابية في وزارة التموين والتجارة الداخلية، ومديرياتها وإدارتها المختلفة على مستوى الجمهورية، بدور هام وبارز في الرقابة ومنع الغش في المواد الغذائية المختلفة، وذلك من خلال أقسامها المختلفة، وخاصه قسما الرقابة التجارية والرقابة التموينية.

وطبقا لأحكام القانون المختلفة سواء القانون رقم ٤٨ لسند ١٩٤١ والمعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنه ١٩٩٤ على الخاص بقمع الغش والتدليس والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنه ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمرسوم بقانون ١٩٣ لسنه ١٩٥٠ أوكل العديد من المهام لرجال الضبط القضائي نذكر منها:

١- الإشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنه ١٩٤١.

٢- سحب عيِّنات دوريَّة من السلع والمنتجات المعبأة والمطروحة في الأسواق التجارية وإرسالها إلى معامل وزارة الصحة ومعامل الكيمياء؛ للوقوف على مدى مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية.

٣- تحرير محاضر تموينية للعينات المخالفة والمغشوشة.

٤- المرور على المحال التجارية المختلفة والتأكد من تواريخ الإنتاج ومدة الصلاحية.

الدور الرقابي لوزارة الصحة

لا شك أن وزارة الصحة ومديريات الشؤون الصحية بالمحافظات تقوم بدور فعال في الرقابة علي السلع الغذائية المختلفة. ونستطيع أن نلخص ذلك في الآتي:

١- الرقابة على أغذية الأطفال المختلفات (بدائل حليب الأم) سواء كانت مستوردة أو محلية، وتقوم بمنح التراخيص الصحية للمنشآت المنتجة لهذه الأغذية والتحقق من الالتزام بها، من خلال المراقبة المستمرة.

٢- معالجه المشكلات الفنية المتعلقة بالرقابة على الأغذية المختلفة والمتداولة في الأسواق سواء كانت محلية أو مستوردة.

٣- التأكد من توافر الاشتراطات الصحية ومراقبتها لدى العاملين في المنشآت الغذائية، وكذلك في المواد

الغذائية، من خلال المراقبين الصحيين في المديريات الصحية بالمحافظات.

٤- إجراء التدابير الوقائية بالتنسيق مع الجهات المعنية في حالات حدوث الحالات الوبائية التي قد يكون الغذاء سببها (وسيله لنقل المسببات المرضية).

٥- الرقابة على الأغذية المتداولة بالأسواق المختلفة، وذلك من خلال تكثيف وزيادة الحملات وتكليف مفتشي الأغذية بأخذ العينات المختلفة وإجراء علمية التحاليل على تلك العينات المسحوبة، وذلك للتأكد من سلامتها للمستهلك الأدمي **(عبد العزيز، ٢٠٠٨).**

جهاز حماية المستهلك ودوره الرقابي لمنع الغش في المواد الغذائية

يعد جهاز حماية المستهلك من الأجهزة الاستشارية المهمة التي تلعب دوراً بارزاً في مساعدة وحماية المستهلكين المختلفين وصون مصالحهم.

حماية المستهلك

لقد أصبحت حماية المستهلك تحوذ على اهتمام كبير وواسع من قبل المسؤولين والقانونين، وهذا ما دفع المشرع المصري إلى إصدار تشريعات وقوانين تهدف وتعمل على حماية المستهلك من تجاوزات وتلاعب واحتكار الموردين والمنتجين والبائعين والذين أصبح هدفهم الأساسي هو ابتزاز المستهلك وجمع الأموال على صعيد الغش والفساد والتدليس في المواد الغذائية لم يقتصر الضرر على المستهلك فقط بل تعداه إلى الدولة ذاتها.

في اللغة

المستهلك هو اسم فاعل من الفعل استهلك، ولفظ الاستهلاك في اللغة هو للجذع هلك، واستهلك المال بمعنى أنفقه وأنفذه والمستهلك هو المنفق **(الفيروزي، ٢٠٠٨).**

اصطلاحاً

هو ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري والذي يحصل على سلعة أو خدمة بمقابل أو دون مقابل إشباعاً لحاجته الشخصية أو لحاجات الأخرين، ولا يشمل ذلك من يشتري السلعة أو الخدمة لإعادة بيعها أو تأجيرها.

مستويات حماية المستهلك (عبد العزيز، ٢٠٠٨)

من خلال المفاهيم المختلفة، والتي ذكرناها سابقاً، عن مفهوم حماية المستهلك اتضح بأن مسؤولية الحماية للمستهلك هي مسؤولية جماعية، ولا يمكن أن تسند هذه الحماية إلى طرف واحد بعينه أياً كانت قدراته ومقدراته، بما في ذلك الحكومة وأجهزتها المختلفة، وذلك للتنوع الكبير والمختلف في السلع والخدمات والتي تقدم للمستهلك، والانتشار الواسع للموردين والقائمين على أنتاج تلك السلع والموزعين لها.

ومن خلال ذلك يمكن التمييز لثلاثة مستويات والتي يتم بواسطتها ممارسه أنشطه حماية المستهلك وهي كالتالي:-

- مستوى رجال الأعمال (المنتجين والموزعين).
- مستوى المستهلكين أنفسهم.
- المستوى الحكومي.

المجالات الرئيسية لحماية المستهلك

وبعد توافر الخصائص لحماية المستهلك، والتي تم ذكرها سابقاً، فإنها تمتد لتشمل العديد من المجالات المختلفة والتي تخص المستهلك وبشكل مباشر، أولها وأكثرها أهميه على الإطلاق هي حماية صحة المستهلك وسلامته من الأخطار والأضرار المختلفة والتي تلحق به وتصيبه وتؤثر عليه جراء جشع وطمع بعض التجار والمنتجين، وتعمدهم إلى استخدام وسائل الغش المختلفة في بعض السلع الغذائية والتي يعتمد عليها المستهلك بصوره مباشره ويومية.

وذلك بإضافة بعض المواد الضارة أو انتزاع عناصر مهمه من تلك السلع أو عرض وتداول سلع منتهية الصلاحية ... وذلك من أجل تحقيق أرباح سريعة وغير مشروعة.

وعليه قمنا بإيجاز المجالات الرئيسية لحماية المستهلك كما يلي:

في مجال السلع (اللحلح وفرحات، ١٩٩٥)

١ـ العمل على توفير الحماية في مجالات جودة السلع والأداء الوظيفي لها واتباع الشروط الصحية للسلعة والالتزام بالمواصفات القياسية السليمة.

٢ـ العمل على مكافحه الغش والتدليس بكافة أشكاله وأنواعه المختلفة لما له من آثار خطيره على صحة المستهلك واقتصاد الدولة.

٣- العمل على منع تقليد العلامات التجارية والتلاعب في بيانات السلع الغذائية المختلفة وتوفير الحماية لها، وفي هذا المجال يجب الأخذ في الاعتبار مراعاة الآتي:

- كتابة جهة الصنع أو إنتاج السلعة.
- العناصر المكونة والداخلة في تركيب السلعة.
- وجود علامة تجارية أو براءة اختراع أو أي حق من حقوق الملكية الصناعية الأخرى أو أي مميزات تجارية أو صناعية.

٤ـ توفير الحماية في مجالات الإعلان المختلفة وتوخي الصدق في الوسائل الإعلامية المختلفة.

في مجال الخدمات (اللحلح وفرحات، ١٩٩٥)

ويوجد مجال حماية المستهلك في مجال الخدمات وتضمن الآتي: -

برنامج الخدمة

ويعني ذلك الالتزام الكامل بعقد البيع وتقديم الخدمات والمزايا المنصوص عليها والواردة في عقد البيع الكائن بين البائع والمشتري.

التكلفة

ويعني ذلك الالتزام بالتكلفة المتفق عليها للخدمات المختلفة والمزايا البيعية المنصوص عليها، ويجب تجنب المغالاة في تحديد تكلفة الخدمة، وحقه في مراجعة هذه الخدمة (فواتير المياه، الكهرباء، التليفونات، وغيرها).

الوفرة (السرعة في أداء الخدمة)

ويقصد بها الالتزام بتوفير الخدمات في الإطار المتفق عليه في عقد البيع، ويشمل ذلك تقديم الخدمة عند طلبها، والتوزيع العادل للخدمات مع تسهيل إجراءات الحصول على الخدمة.

المعلومات

وهذا يعني بأن تكون المعلومات المقدمة عن الخدمة وتكلفتها كافيه وموضحة لها، مع الالتزام بتقديم الإرشادات والتوجيهات للمستهلك أثناء حصوله على الخدمة مع احترام خصوصية المستهلك.

مفهوم الغش في المواد الغذائية

من الملاحظ أن كلمه الغش شائعه الاستعمال في مجال الاستهلاك والتجارة والأغذية، ولذلك يوجد العديد من التعريفات للغش سواء كانت فقهيه أو قانونية، ولذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلوبين.

في اللغة

مأخوذ من الغشش أي المشرب الكدر، وقد غشه يغشه غشاً: أي لم يمحصه النصيحة أو أظهر له خلاف ما أضمر، واستغشه ضد استضاحه، والمراد هنا إظهار البائع خلاف ما اضمره (**ابن منظور**).

مفهوم غش المواد الغذائية

وهناك من عرفه "أنه كل فعل عمدي إيجابيي ينصب على منتج، فيكون هذا مخالفاً لما هو وارد في النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد معايير المنتجات لكي تكون صالحه للاستهلاك، فهو يحقق بإضافة مادة غريبة على المنتج مما قد تؤدي إلى تغيير وظيفته أو بانتزاع عنصر من عناصر المنتج بإخفاء رداءته وإظهاره في صورة حسنة" (**بوردح، ٢٠١٥**).

كما يعرف آخر " أنه كل فعل عمدي إيجابيي ينصب على سلعه معينه أو خدمه، ويكون مخالفاً للقواعد المقررة في التشريع أو في أصول البضاعة، متى كان من شأنه أن ينال من خواصها أو فائدتها أو ثمنها" (**شعباني، ٢٠١٢**).

وعرف بأنه "كل تغيير أو تعديل أو تشويه يقع على الجوهر أو التكوين الطبيعي لمادة أو سلعه معدة للبيع، ويكون من شأن ذلك النيل من خواصها الأساسية أو إخفاء عيوبها، أو إعطاء شكل ومظهر سلعه أخرى تختلف عنها في الحقيقة، وذلك بقصد الاستفادة من الخواص المسلوبة أو الانتفاع بالفوائد المستخلصة والحصول على فارق الثمن" (**خلف، ٢٠١٥**).

أنواع الغش في المواد الغذائية

توجد أنواع عديدة من الغش في المواد الغذائية تختلف من اعتبار إلى أخر نستطيع أن نذكر في إيجاز منها:

من جهة الأثار المترتبة عليها (نسمان، ٢٠١٩)

تختلف وتتعدد الجهات التي ترتبط بالغش في المواد الغذائية وتنوع الأثار المترتبة عليها ويمكن تقسيمه حسب هذا الاعتبارات إلى الآتي:

غش يؤثر على صحة وبطلان العقود

١- غش يؤثر على المستهلك الذي وقع عليه الغش.

٢- غش له تأثير على مرتكب جريمة الغش من حيث تقدير العقوبة عليه.

من جهة نوعيته

وينقسم هذا الاتجاه إلى ثلاثة أنواع هي كالتالي: -

الغش الزراعي، الغش التجاري، الغش الصناعي

ادارة سلامة الغذاء Iso22000

تعتبر سلامة الغذاء ركناً أساسياً للحفاظ على صحة الإنسان واستمرار حياة البشرية على سطح الكرة الأرضية، ولكنه في الآونة الآخرة ومع انتشار الأمراض والأوبئة في أرجاء البلاد، ولا سيما الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء، التي تسببها الجراثيم أو الفيروسات أو الطفيليات أو المواد الكيميائية، ويمكن أن تؤدي إلى عدة أمراض كالإسهال والتهاب الكبد والأمراض التنكسية العصبية والسرطانات وغيرها. ولتجنب هذه الأمراض كان لا بد من وجود قيود وطرائق واستراتيجيات واضحة وصارمة تقيد جميع العاملين في السلسلة الغذائية اعتباراً من المزارع وانتهاء بالمستهلك. لذا تم وضع معايير خاصة بسلامة الأغذية ومعتمدة من قبل المنظمة الدولية للمعايير International Organization for Standardization وهي منظمة عالمية تعمل على وضع المعايير الخاصة بجوانب متعددة كالزراعة والصناعة والتجارة والتدريب والتعليم وغيرها، تأسست ٢٣ شباط ١٩٤٧، مقرها في جنيف سويسرا، وتضم المنظمة حوالي ١٦٣ عضو من هيئة المعايير الدولية وقد أصدرت المنظمة الدولية للمعايير حتى الآن ٢٢٩١٩ وثيقة في الزراعة والبناء والهندسة الميكانيكية وفي مجالات عديدة.

مواصفات ادارة سلامة الغذاء Iso22000 (المعيار الدولي آيزو ٢٢٠٠٠)

تعدّ مواصفة نظام إدارة سلامة الغذاء ISO 22000 (((food safety management system (FSMS إحدى المواصفات الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير عام ٢٠١٨، وهي نتيجة لسلسلة من التطورات وتراكم الخبرة جراء تطبيق توصيات لجنة الكودكس المنتاريوس Codex Alimentarius Commission الصادرة عام ١٩٩٣ والتي عرفت باسم Hazard Analysis and Critical Control Point أي (تحليل المخاطر ونقط التحكم الحرجة) واختصاراً HACCP. وقد أصبحت هذه المواصفة في الوقت الحالي تجمع بين نهج ISO9001 لإدارة سلامة الأغذية وHACCP لضمان سلامة الأغذية على جميع المستويات.

تطبق مواصفة Iso22000 على المنظمات والمؤسسات والشركات الواقعة داخل السلسلة الغذائية، بغض النظر عن حجمها وتعقيدها. وتشمل المنظمات التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر، على سبيل المثال:

- المستشفيات والفنادق.
- المطاعم والمطابخ المركزية ومقدمي خدمات التغذية.
- الشركات الواقعة داخل السلسلة الغذائية بدءاً من مصانع الأعلاف ومنتجي البذور، انتهاء بأسواق عرض المنتجات الغذائية.
- شركات تصنيع الغذاء، شركات تجارة المواد الغذائية وشركة تقديم الخدمات المرتبطة بالغذاء

مميزات الحصول على مواصفة نظام إدارة سلامة الأغذية ISO:22000

- معالجة المخاطر المرتبطة بالغذاء.
- القدرة على الاستمرار في توفير الأطعمة والمنتجات والخدمات الآمنة التي تلبي متطلبات العملاء والمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- تحسين ممارسات تصنيع الغذاء.
- تحقيق رضاء العملاء والجهات الرقابية.
- الميزة التنافسية للمنظمة.
- زيادة حجم المبيعات/الأعمال.

مبادئ مواصفة نظام إدارة سلامة الأغذية ISO:22000 هي كما يلي:

- التواصل التفاعلي.
- إدارة النظام.
- برامج مسبقة.
- تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة.HACCP
- مبادئ الإدارة (التركيز على العملاء، القيادة، اشراك الآخرين، نهج العملية).

يلزم لتحقيق سلامة الغذاء استخدام الأدوات والبرامج التالية:

- ممارسة الشؤون الصحية الجيدة.
- ممارسة التصنيع الجيد.
- اتباع نظم إدارة الجودة الشاملة.
- تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة.
- اتباع نظام تحليل المخاطر.

المواصفات القياسية الدولية (المواصفة القياسية الدولية ISO26000)

توفر المواصفة ISO 26000 إرشادات حول المبادئ والمسائل الأساسية والقضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وكيف يمكن للمؤسسات وضعها موضع التنفيذ.

كما أن المنظمات في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى أطرافها المعنية على دراية متزايدة بالحاجة إلى سلوك مسؤول مجتمعياً والفوائد الناجمة عنه. فهدف المسئولية المجتمعية هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وهذا يحتاج الي وجود أنظمة بيئية صحية وكذلك العدالة الاجتماعية والحوكمة التنظيمية الجيدة. وعلى المدى البعيد تعتمد كافة أنشطة المنظمات على سلامة الأنظمة البيئية في العالم

وتخضع المنظمة الي فحص دقيق من خلال اطرافها المعنية المختلفة ويؤثر اداء المسئولية المجتمعية لمنظمة علي:

١.الميزة التنافسية.

٢.سمعتها.

٣.قدرتها على جذب والإبقاء على العمال أو الأعضاء أو العملاء أو المستخدمين.

٤.الحفاظ على معنويات الموظفين والتزامهم وإنتاجيتهم.

٥.رؤية المستثمرون والجهات المانحة والرعاة والمجتمع المالي.

٦.علاقتها بالشركات والحكومات والإعلام والموردين والمنافسين والزبائن والمجتمع الذي تعمل فيه.

كما تدعم المواصفة ISO 26000 المنظمات في التعامل مع جميع القضايا بداية من طريقة ممارسة الأعمال ووصولاً إلى السياسات البيئية والتنمية المستدامة

للمجتمعات وتهدف هذه المواصفة إلى ان تكون ذات نفع وفائدة لكل المنظمات بالقطاع الخاص والعام، حيث يتم استخدام أجزاء هذه المواصفة بشكل متساوي لكل أنواع المنظمات.

ويجب توافر المراقبة الذاتية الداخلية (مراقبة النفس اولاً) من القائمين على العمل في مجال المواد الغذائية في المراحل المختلفة بدا من المرحلة الاولي للزراعة مرورا بالتعامل مع المراحل الحرجة (HACCP) للأعداد والتصنيع والتعبئة والتغليف والنقل وصولا لتجار الجملة والتجزئة ثم اخيرا للمستهلك لان المسئولية المجتمعية تقع مشتركة بين جميع الافراد القائمين على العمل في جميع هذه المراحل

ويمكن تحديد اهم اهداف المواصفة ISO 26000 في التالي:

١. العمل على مساعدة المنظمات في معالجة مسؤولياتها الاجتماعية مع احترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية.

٢. العمل على تقديم إرشادات عملية تتعلق بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية.

٣. المساعدة في تحديد أصحاب المصلحة والتفاعل معهم وتعزيز مصداقية التقارير والمطالبات المقدمة بشأن المسؤولية الاجتماعية.

٤. التأكيد على نتائج الأداء والتحسين.

٥. زيادة الثقة والرضا في المؤسسات بين عملائها وأصحاب المصلحة الآخرين.

٦. العمل على تحقيق الاتساق مع الوثائق الحالية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ومعايير ISO الحالية.

الإطار التطبيقي

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الرقابي للجهات الرقابية المختلفة، للحد من ظاهرة الغش في المواد الغذائية في محافظة شمال سيناء، بصفة خاصة.

وسوف يعرض الباحث فيما يلي الإجراءات التي اتبعها في سبيل إنجاز دراسته.

ويتناول هذا الفصل وصفًا لعينة الدراسة، إلى جانب الأدوات التي استخدمها، ثم الخطوات والإجراءات التي اتبعها، وذلك خلال العرض التالي:

مجتمع الدراسة

تألفت عيِّنة الدراسة من مواطني شمال سيناء (المستهلكين) من مراكز العريش وبئر العبد والحسنة، وهم الذين طبقت عليهم أداة الدراسة، تم اختيار بعضهم للدراسة الاستطلاعية بطريقة عشوائية، للتأكد من الخصائص السيكومترية للاستبانة، وعينة أساسية تم التحقق من هدف الدراسة من خلالها، وفيما يلي وصف لعينة الدراسة.

عينة الدراسة

تكونت مجموعة الدراسة من ١٠٠ مواطن من مواطني محافظة شمال سيناء، من مراكز: العريش – بئر العبد – الحسنة ، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية، عن طريق القرعة ؛ وذلك للتحقق من الإجابة عن تساؤلات الدراسة ، والتأكد من أهدافها.

أداة الدراسة

تطلبت الدراسة الحالية الاستعانة باستبيان يحتوي على تساؤلات الدراسة من إعداد الباحث.

يوضح الجدول السابق مدى ارتباط كل عبارة من عبارات التساؤل الأول بالدرجة الكلية للتساؤل الأول، وقد تراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠,٨٤٢- ٠،٨٦٦)، وهي معاملات صدق مرتفعة دالة عند مستوى دلالة (٠،٠١١)، مما يشير إلى تمتع التساؤل الأول بدلالة صدق كافية يمكن الوثوق بها لتطبيق الدراسة الحالية.

كذلك يوضح جدول ٢ ارتباط كل بعد من أبعاد التساؤل الثاني بالدرجة الكلية للتساؤل الثاني.

النتائج والمناقشة

أهم النتائج

١- أظهرت النتائج الخاصة باستجابة المفحوصين عن نتائج التساؤل الأول والذي ينص على: ماهية الغش في المواد الغذائية ؟، وقد حصلت عبارة (إظهار المنتج علي غير حقيقته) علي أعلى متوسط في الإجابة عن هذا التساؤل، وحصلت عبارة (كتمان عيب المنتج عن المستهلك) على أقل استجابة في هذا التساؤل، وكانت متوسط الدرجة الكلية لهذا التساؤل (١٢,٥٣٣٣)، وهو يدل على مدى استجابة متوسط لعبارات هذا التساؤل ككل.

٢- أظهرت النتائج الخاصة باستجابة المفحوصين عن نتائج التساؤل الثاني والذي ينص على: ما الأسباب الحقيقية لانتشار الغش التجاري وخاصة في المواد الغذائية؟ يتضح من نتائج التساؤل الثاني أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢،٨٤٠٠- ٣،٤٦٠٠) وجميعها تدل على مدى استجابة متوسط تجاه كل عبارة، وقد حصلت عبارة (ارتفاع أسعار السلع نتج عنه زيادة عمليات الغش التجاري وإقبال المستهلك على السلع المقلدة) علي أعلى متوسط في الإجابة عن هذا التساؤل، وحصلت عبارة (وجود بيانات معلومات غير صحيحة علي العبوات المباعة) على أقل استجابة في هذا التساؤل ، وكانت متوسط الدرجة الكلية لهذا التساؤل (٣٢،١٨٠٠) وهو يدل على مدى استجابة متوسط لعبارات هذا التساؤل ككل .

٣- أظهرت النتائج الخاصة باستجابة المفحوصين عن نتائج التساؤل الثالث والذي ينص على : ما فاعلية القوانين والتشريعات للحد من الغش التجاري وخاصة في المواد الغذائية ؟، يتضح من نتائج التساؤل الثالث أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣،٠٤٠٠- ٣،١٢٠٠) وجميعها تدل على مدى استجابة

جدول ١. يوضح ارتباط كل عبارة من عبارات التساؤل الأول بالدرجة الكلية للتساؤل الأول

العبارة	معامل الارتباط
إظهار المنتج علي غير حقيقته	٠,٨٦٦
تزيين الفاسد الضار حتى يبدو صحيحًا سليمًا	٠,٨٥٩
عرض البائع المنتج المعيب للبيع دون ذكره للمستهلك	٠,٨٥٨
كتمان عيب المنتج عن المستهلك	٠,٨٤٢

جدول ٢. يوضح ارتباط كل عبارة من عبارات التساؤل الثاني بالدرجة الكلية للتساؤل الثاني

العبارة	معامل الارتباط
عدم توعية المستهلكين بحقوقهم وواجباتهم.	٠,٧٨٩
ارتفاع أسعار السلع نتج عنه زيادة عمليات الغش التجاري وإقبال المستهلك على السلع المقلدة.	٠،٧٩٧
ضعف الوازع الديني ووجود النظرة المادية الربحية.	٠،٨٠٥
عدم الالتزام بالمواصفات القياسية المعتمدة.	٠،٧٦٧
تقديم معلومات غير صحيحة عن المنتج تقود الي خداع المستهلك	٠،٧٧٦
انتشار بعض الإعلانات التجارية المضللة.	٠،٧٩٢
الغش التجاري ينتشر بسبب ضعف الأنظمة.	٠،٧٧٧
قلة الوعي لدى بعض التجار بالمواصفات القياسية والأنظمة المعتمدة.	٠،٧٥٩
تداول السلع الرخيصة والرديئة والمقلدة.	٠،٧٣٠
وجود بيانات معلومات غير صحيحة على العبوات المباعة.	٠،٧٩٤

جدول ٣. يوضح ارتباط كل عبارة من عبارات التساؤل الثالث بالدرجة الكلية للتساؤل الثالث

العبارة	معامل الارتباط
الاهتمام بشكوي المستهلكين	٠،٨١٣
إلزام المنتج بكتابة البيانات علي السلعة (تاريخ الصلاحية- الوزن/الحجم- طريقة التركيب والاستعمال)	٠،٧٨٣
مشاركة المستهلكين في وضع التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك من الغش التجاري	٠،٧٧٥
تسهيل اختبار المستهلك للمنتجات والخدمات التي تشبع احتياجاته من بين المعروض في الأسواق	٠،٧٩٥
توفير الأمان للمستهلك عند استخدام المنتج	٠،٨١٥
تعويض المستهلك عن الضرر الناتج عن استخدامه منتجًا معيبًا	٠،٨٠٣
الاهتمام بدقة المعلومات في الإعلانات عن المنتجات المعلن عنها بوسائل الإعلان المختلفة	٠،٨١٠
توفير خدمة الضمان للمنتج المباع من خلال اختبار المنتج وضمان سلامته	٠،٨١٥
توفير المعلومات السليمة والكافية عن المنتجات المعروضة	٠،٤٠٧

جدول ٤. يوضح ارتباط كل عبارة من عبارات التساؤل الرابع بالدرجة الكلية للتساؤل الرابع

العبارة	معامل الارتباط
عمل حملات مشتركة ميدانية للرقابة والتفتيش على مختلف السلع والمواد المتداولة بالأسواق .	٠،٦٥٣
إعداد البرامج التقنية والذكية التي يعمل عليها قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك .	٠،٥٩٢
إعداد خطة استراتيجية للرقابة علي السلع المستوردة الغير مطابقة لمواصفات حماية المستهلك .	٠،٧٠٠
إعداد برامج التوعية الإعلامية بمواصفات المنتجات السليمة في محتوي إعلامي لعموم المواطنين والمقيمين في الدولة .	٠،٦٧١
التعاون مع الهيئات في جميع المجالات ذات العلاقة لخدمة المستهلك ، تجسيداً لرؤية مصر ٢٠٣٠ لضمان حياة كريمة للمواطنين والمقيمين .	٠،٦٧٢

العمل بشكل مباشر وبصورة أعمق من الأسلوب الرقابي ، وهو أسلوب توعية المستهلكين ، والاستفادة من برامج التوعية الإعلامية .	٠،٦١٩
تفعيل الدور الرقابي بما يتناغم مع قوانين مكافحة الغش التجاري على الأسواق المحلية .	٠،٧٣١

متوسط تجاه العبارة ، وقد حصلت عبارة (إلزام المنتج بكتابة البيانات علي السلعة (تاريخ الصلاحية - الوزن/ الحجم - طريقة التركيب والاستعمال) ونفس المتوسط عبارة (تعويض المستهلك عن الضرر الناتج عن استخدامه لمنتج معيب) على أعلى متوسط في الإجابة عن هذا التساؤل ، وحصلت عبارة (توفير المعلومات السليمة والكافية عن المنتجات المعروضة) على أقل استجابة في هذا التساؤل ، وكان متوسط الدرجة الكلية لهذا التساؤل (٢٧،٨٣٠٠) وهو يدل على مدى استجابة متوسط لعبارات هذا التساؤل ككل .

٤- أظهرت النتائج الخاصة باستجابة المفحوصين عن نتائج التساؤل الرابع والذي ينص على : الرقابي وأهميته لحاملي الضبطية القضائية في مكافحة الغش في السلع الغذائية ؟، يتضح من نتائج التساؤل الرابع أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣،١٢٠٠- ٣،١٨٠٠) وجميعها تدل على مدى استجابة متوسط تجاه العبارة ، وقد حصلت عبارة (عمل حملات مشتركة ميدانية للرقابة والتفتيش على مختلف السلع والمواد المتداولة بالأسواق) على أعلى متوسط في الإجابة عن هذا التساؤل، وحصلت عبارة (التعاون مع الهيئات في جميع المجالات ذات العلاقة لخدمة المستهلك، تجسيداً لرؤية مصر ٢٠٣٠ لضمان حياة كريمة للمواطنين والمقيمين) على أقل استجابة في هذا التساؤل ، وكانت متوسط الدرجة الكلية لهذا التساؤل (٢٧،٨٣٠٠) وهو يدل على مدى استجابة متوسط لعبارات هذا التساؤل ككل.

أهم التوصيـــــات

وبناء على هذه النتائج يوصي الباحث بما يلي:

١- تطوير الدور الرقابي للدولة على السلع الأساسية التي يستخدمها المستهلك، خاصة السلع الغذائية للحد من الغش التجاري.

٢- إعادة صياغة للقوانين لكي تتوافق مع التغيرات العالمية السياسية والاقتصادية والعلمية.

٣- تطوير المعامل ومختبرات الخاصة بفحص المواد الغذائية والتابعة للدولة، وذلك للحد من عمليات الغش الغذائي.

٤- تخصيص برامج لإرشاد وتوعية المواطنين لمعرفة حقوقهم تجاه السلع الأساسية وخاصة السلع الغذائية.

٥- تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك.

٦- ضرورة مراجعة جميع القوانين والتشريعات الخاصة بالغش التجاري لتكون أكثر صرامة، خاصة في السلع الأساسية، كالسلع الغذائية.

٧- إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال الدور الرقابي لمكافحة الغش في السلع الأساسية للمستهلك، خاصة السلع الغذائية.

المراجـــــع

ابن منظور. لسان العرب، مجلد ٦.

العرباوي، نبيل صالح (٢٠١٦). غش الاغذية وحماية المستهلك، مجلة البشاير الاقتصادية مجلـ ٢ ع ٦.

الفيروزي، مجد الدين محمد ابن يعقوب (٢٠٠٨). القاموس المحيط، القاهرة، دار الحديث، ١٧٠٤.

اللحلح، أحمد عبد الله وأمنيه مصلحي فرحات (١٩٩٥). أبعاد ومجالات حماية المستهلك.

بوردح، نوال (٢٠١٥). ضمانات حماية المستهلك في ظل قانون ٠٩-٠٣ (المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش) مذكرة لنيل الماجستير، فرع قانون حماية المستهلك والمنافسة، جامعة الجزائر.

تاجورى، جليلة (٢٠١٥). الرقابة الإدارية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي العامل ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

خلف، أحمد محمود على (٢٠١٥). الحماية الجنائية للمستهلك في القانون المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

شعباني، نوال (٢٠١٢). التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المسئولية المهنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزد.

صالح، نائل عبد الرحمن (١٩٩٩). الحماية الجزائية للمستهلك في القوانين الأردنية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، الكويت، ١٠٥.

عبد العزيز، عبد العزيز محمود (٢٠٠٨). حماية المستهلك بين النظرية والتطبيق في الفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٩٨، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

عبد الله بن محمد الجربوع وأسماء أكلي (٢٠١٨). عقوبة الغش التجاري في الشريعة الإسلامية والتدابير اللازمة لحماية المستهلك، ٢٤.

عوشار، كاهنه ولطيفة شبوط (٢٠١٨). حماية المستهلك من الغش في المواد الغذائية ٢٠١٨.

نسمان، محمد عبدالكريم محمد (٢٠١٩). جريمة الغش في المواد الغذائية والاثار المترتبة عليه.

https://ae.linkedin.com/pulse (المواصفة القياسية الدولية ISO26000)

https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-/--22000 (المعيار الدولي آيزو ٢٢٠٠٠).

الملخص العربي

دور الرقابة في حماية المستهلك من الغش الغذائي

محمود عيد علي[١]، سلوى السعيد فراج[٢]، أحمد عبد الرحمن الشطوري[٣]

١ـ قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.
٢ـ قسم العلوم السياسية كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.
٣. قسم العلوم الحيوية والصحة الرياضية كلية التربية الرياضية ،جامعة العريش، مصر.

تعتبر جريمة الغش في المواد الغذائية من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمع بأسره، فإذا انتشرت في مجتمع تهدمت أركانه وضاعت حقوقه ولقد تفشت ظاهرة الغش في المواد الغذائية في الآونة الأخير وتعددت الأثار السلبية لها. وتهدف الدراسة الي معرفة دور الأجهزة الرقابية لمنع ومكافحة ظاهرة الغش في المواد الغذائية وكذلك معرفة أسباب انتشار ظاهرة الغش الغذائي ومعرفة مجالات حماية المستهلك وحقوقه في الحصول على سلع سليمة آمنه. واعتمد الباحث علي المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة مستخدماً في ذلك استمارة الاستبيان وتوصلت الدراسة الي نتائج عدة كان أهمها وأبرزها أن ارتفاع اسعار السلع الغذائية تتبع عنه زيادة في عمليات الغش، وإقبال المستهلك علي شراء السلع المقلدة رخيصة الثمن. وختمتُ بحثي بالعديد من التوصيات كان أهمها، تطوير الدور الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة علي السلع الأساسية وخاصة السلع الغذائية للحد من الغش الغذائي، وكذلك إعادة صياغة بعض القوانين لكي تتوافق مع التغيرات العالمية السياسية والاقتصادية والعلمية.

الكلمات الإسترشادية: الغش، الرقابة، المستهلك، المنتجات، الضبطية القضائية.

REVIEWERS:
Dr. Amir A. Morsy | amir.ahmed.morsy@gmail.com
Dept. Biological Sciences and Sports Health, Helwan Univ., Egypt.
Dr. Ragab Hefny | hefny.ragab@yahoo.com
Dept. Econ., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.